وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

# النشـــرة اليوميـة

Monday, 15 September, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

# أخبـار الطاقـة

# «صعود النفط» مع تهديد أميركي بعقوبات على الهند والصين

الرياض

## الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

عادت الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى الواجهة، حيث قفزت العقود الآجلة لخام برنت في بورصة لندن إلى 67 دولارًا أمريكيًا للبرميل بعد أن هاجمت طائرات أوكرانية مسيرة ميناء بريمورسك الروسي، وهو محطة رئيسية لتحميل النفط الخام والمنتجات في بحر البلطيق. ومع تكثيف إدارة ترمب ضغوطها على الاتحاد الأوروبي ودول أخرى لفرض عقوبات ثانوية على الهند والصين، أصبحت العوامل الجيوسياسية العامل الرئيسي المحفز للأسعار.

ورفعت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب العالمي لعام 2025 بمقدار 60 ألف برميل يوميًا ليصل إلى 740 ألف برميل يوميًا، إلا أن هذا الرفع قابله ارتفاع في توقعات العرض من 2.5 مليون برميل يوميًا إلى 2.7 مليون برميل يوميًا بعد زيادة أوبك+ هذا الأسبوع بمقدار 137 ألف برميل يوميًا.

ووفقًا لتقارير إعلامية، طلبت وزارة المناجم الهندية من شركات مملوكة للدولة الحصول على معادن نادرة من ميانمار، بعد أخذ عينات من الأراضي التي يسيطر عليها جيش كاشين المستقل الانفصالي بعد أن فرضت الصين قيودًا على الصادرات.

من جهتها، أكدت إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة اتفاقهما على استئناف المراقبة في جميع المواقع النووية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المواقع التي هاجمتها إسرائيل والولايات المتحدة في يونيو/حزيران، قبل الموعد النهائي الذي حدده الاتحاد الأوروبي في 27 سبتمبر.

في روسيا، ستبدأ شركة غازبروم الروسية العملاقة للغاز بتزويد إيران بالغاز الطبيعي خلال "أسابيع قليلة"، وفقًا للسلطات الإيرانية، بمعدل مليارى متر مكعب سنويًا في البداية، مع إمكانية زيادته إلى 55 مليار متر مكعب سنويًا، إذا اتفقت موسكو وطهران على بناء خط أنابيب جديد.

في السودان، تعرّضت مصفاة الخرطوم، المصفاة الوحيدة في السودان، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 100 ألف برميل يوميًا، للانهيار مجددًا بعد تعرضها لموجة من هجمات الطائرات المسيرة هذا الأسبوع، مما قد يؤدي إلى تفاقم أزمة نقص الوقود في جميع أنحاء البلاد، حيث كانت المصفاة تلبي 70 % من احتياجاتها.

في الولايات المتحدة، على الرغم من إغلاق مصفاتها في لوس أنجلوس هذا الشهر، وافقت شركة فيليبس 66 وهي شركة أمريكية رائدة في مجال التكرير، على شراء حصة 50 % المتبقية في مشروعها المشترك مع شركة سينوفوس للطاقة مقابل 1.4 مليار دولار، لتستحوذ بذلك على كامل مصفاتي وود ريفر، إلينوي، وبورغر، تكساس.

وصرّح وزير الطاقة الأمريكي كريس رايت بأنّ الاتحاد

الأوروبي قد يتخلص تدريجيًا من الغاز الروسي خلال الأشهر الستة إلى الاثني عشر المقبلة، حتى مع رفض المجر وسلوفاكيا حتى الآن الدعوات إلى إنهاء مُنظّم للتدفقات المتبقية بشكل أسرع.

إلى جانب ذلك، قال الرئيس الأميركي دونالد ترمب إنه مستعد لفرض عقوبات "كبرى" على النفط الروسي، شرط أن تتخذ دول حلف شمال الأطلسي الخطوة نفسها وتتوقف عن شراء النفط من موسكو.

وأوضح ترمب، في منشور على منصة "تروث سوشيال" السبت، أنه "مستعد لفرض عقوبات كبرى على روسيا عندما توافق جميع دول الناتو وتبدأ بالفعل، وعندما تتوقف عن شراء النفط الروسي"، وذلك بعد يوم من إعلانه نفاد صبره تجاه الرئيس فلاديمير بوتين بسبب الحرب في أوكرانيا.

وكانت مصادر قد ذكرت أن واشنطن تخطط لحث مجموعة السبع على فرض رسوم جمركية قد تصل إلى 100% على الصين والهند بسبب استيرادهما النفط الروسي، في محاولة للضغط على بوتين لإنهاء الغزو.

كما دعا ترمب حلف الناتو إلى فرض رسوم جمركية تتراوح بين 50 % و100 % على الصين، تُرفع بالكامل بعد انتهاء الحرب الروسية – الأوكرانية، مؤكدًا أن ذلك "سيساعد كثيرًا في إنهاء هذه الحرب القاتلة. وانتقد ترمب بعض دول الحلف قائلًا: "التزام الناتو بالانتصار لم يكن بنسبة 100 %، وشراء بعض الدول للنفط الروسي كان صادمًا، فهذا يضعف موقفكم التفاوضي مع روسيا

في الاتحاد الأوروبي، تسعى فرنسا وألمانيا إلى فرض عقوبات على شركة لوك أويل، أكبر شركة نفط خاصة في روسيا، وذراعها التجارية السويسرية ليتاسكو، كجزء من حزمة العقوبات التاسعة عشرة التي فرضتها بروكسل على روسيا، مما قد يؤدي إلى تعطيل إمدادات المصافي في بلغاريا ورومانيا وهولندا.

في اليابان، وقّعت شركة جيرا، أكبر شركة لتوليد الطاقة في اليابان، اتفاقية توريد غاز طبيعي مسال لمدة 20 عامًا مع شركة جلينفيرن الأمريكية لتطوير الطاقة، وذلك للحصول على الغاز من مشروع ألاسكا للغاز الطبيعي المسال الذي تبلغ قيمته 44 مليار دولار، على الرغم من المخاوف بشأن التكاليف الرأسمالية الباهظة للمشروع.

وصرّح المستثمر النشط إليوت مانجمنت بأن شركة كانساي إلكتريك، أكبر شركة لتشغيل الطاقة النووية في اليابان، قد تُصبح استثمارًا أفضل على المدى الطويل إذا بدأت في التخلص من أصولها غير الأساسية، حيث استحوذت الشركة الأمريكية على حصة تتراوح بين 4 % و5 % فيها.

في الصين، فرضت وزارة التجارة الصينية قواعد جديدة على المصافي المستقلة في جميع أنحاء البلاد، مما أجبرها على إلغاء دفاتر الضرائب الورقية والإبلاغ عن مشترياتها ومبيعاتها ومخزوناتها عبر الإنترنت، مما يُعرّض عمليات التشغيل التي وصلت بالفعل إلى أدنى مستوياتها التاريخية بنسبة 48-47 % للخطر.

في كندا، اقترحت حكومة كارني الكندية الجديدة تسريع مشاريع رئيسية في مجالات الغاز الطبيعي المُسال والطاقة النووية والتعدين، مُخصّصةً المرحلة الثانية من مشروع الغاز الطبيعي المُسال في كندا، الذي تبلغ تكلفته 32 مليار دولار، والذي يُمكن أن يُضيف 14 مليون طن سنويًا من طاقة التسييل، ويُصبح ثاني أكبر مصنع للغاز الطبيعي المُسال عالميًا.

في أسواق الليثيوم، انخفضت العقود الآجلة لكربونات الليثيوم الصينية إلى 70,000 يـن للطن المتري (9,900 دولار أمريكي/طن) هذا الأسبوع، مسجلةً انخفاضًا أسبوعيًا بأكثر من 5 %، على خلفية أنباء عن احتمال إعادة تشغيل منجم جيانشياوو، أكبر شركة صينية لتصنيع البطاريات، قبل الموعد المتوقع.

في السعودية، جمعت شركة النفط الوطنية السعودية أرامكو 3 مليارات دولار من بيع سندات إسلامية بمعدل ربح يتراوح بين 4.125 % و4.625 %، واستخدمت الأموال المجمعة لأغراض عامة للشركة، وفقًا لوثيقة شروط الطرح. وأظهرت وثيقة بنكية أن دفاتر الطلبات النهائية لكلا الشريحتين تجاوزت 16.85 مليار دولار، فيما تجاوزت طلبات الاكتتاب 20 مليار دولار.

من جهة أخرى، قال وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريّف، إنه يتم النظر إلى الفرص لإمكانية زيادة الاستثمارات بين السعودية وجنوب إفريقيا حيث سيتم تحديد وتعزيز فرص الاستثمار عالية القيمة وتمكين المستثمرين السعوديين في سوق جنوب إفريقيا ومراقبة التحديات وحلها.

وأضاف في كلمته خلال ملتقى الأعمال السعودي الجنوب الإفريقي، إن رؤية المملكة 2030 تمنح فرصًا للشراكات الدولية عبر قطاعات مختلفة منها التعدين حيث يتزايد الطلب عليه بشكل متسارع.

وذكر أن السعودية تلعب أدوارا حاسمة في قطاع التعدين حيث يعد التكامل بين البلدين واضحًا ولا تزال جنوب إفريقيا قاعدة صناعية متطورة ذات موارد طبيعية وفيرة وشريكا استراتيجيا للمؤسسات السعودية في الاستثمار سواء في التقنية أو بناء القدرات والابتكار.

وأشار إلى أهمية التبادل التجاري بين البلدين وذلك من خلال إنشاء ملحق تجاري سعودي وافتتاح مكتب لبنك التصدير والاستيراد السعودي في جوهانسبورغ لتوفير الدعم للشركات وتسهيل عملية التصدير وتخفيف مخاطر الاستثمار عبر الحدود، داعيًا المستثمرين ورواد الأعمال إلى تقصي الفرص المتاحة وانتهازها.

وتترقب الأسهم السعودية اجتماع الفيدرالي الأمريكي هذا الأسبوع، مع ترجيح خفض الفائدة بربع نقطة مئوية، غير أن القلق يتركز على نبرة جيروم باول بشأن وتيرة التيسير. وأغلقت السوق المحلية عند 10453 نقطة متراجعة 1.9 % بأكبر خسائر أسبوعية في شهرين، فيما تبدو أقل تفاعلًا مع توقعات الخفض مقارنة بالأسواق العالمية، وسط ضغوط من التضخم المرتفع وتباطؤ البيانات الاقتصادية.

والفيدرالي مرجح أن يبعث رسائل مشددة بأن الخفض لن يكون متكررًا بل مرهونًا بالبيانات، بينما يتوقع أن يتبع المركزي السعودي نظيره الأمريكي حفاظًا على ربط الريال بالدولار، مع احتمال خفض إضافي للفائدة. ورغم التراجع المتواصل إلى أدنى مستوى منذ أكتوبر 2023، قد تنشط عمليات شراء انتقائية، لكن استمرار المؤشر دون 10430 نقطة يهدد بمزيد من الضغوط البيعية.

وأظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما)، ارتفاع القروض المقدمة من البنوك والمصارف في المملكة، إلى المؤسسات الحكومية غير المالية والقطاع الخاص بنسبة 15 % خلال شهر يوليو 2025، لتصل إلى نحو 3.3 تريليون ريال مقارنة بنحو 2.9 تريليون ريال خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

ووفقًا لـ"ساما"، زادت القروض المقدمة من البنوك والمصارف، للقطاع الخاص في يوليو إلى 3.09 تريليون

ريال، بنمو قدره حوالي 14 % على أساس سنوي. وبلغت القروض الممنوحة للمؤسسات الحكومية غير المالية 228.9 مليار ريال بنهاية شهر يوليو 2025، مرتفعة بنسبة 36 % على أساس سنوي.

من جهتها، حددت شركة جمجوم فاشن للتجارة السعودية، السعر النهائي لطرحها العام عند 145 ريالًا للسهم الواحد، وهو ما يمثل الحد الأعلى للنطاق السعري المُعلن سابقًا، والذي تراوح بين 140 و145 ريالًا.

وتطرح الشركة العاملة في قطاع الأزياء العصرية بالمملكة حوالي 2.4 مليون سهم، تمثل 30 % من رأس مالها لاكتتابها العام الأولي تمهيدًا لإدراج أسهمها في السوق الموازية (نمو). وبناءً على السعر النهائي للطرح، تصل القيمة السوقية للشركة عند الإدراج إلى 1.152 مليار ريال، فيما تبلغ حصيلة الطرح الإجمالية حوالي 346 مليون ريال.

وذكرت الشركة في بيان أن عملية الطرح شهدت اهتمامًا من شريحة متنوعة من المستثمرين المؤهلين، وأسفرت عن تكوين سجل أوامر بقيمة 1.56 مليار ريال، وبمعدل تغطية بلغ 4.5 مرة إجمالي الأسهم المطروحة.

في صعيد منفصل، من المتوقع أن تحصل شركة التكنولوجيا المالية السعودية "تمارا" على تمويل لا يقل عن 1.4 مليار دولار من مجموعة بنوك بينهم "جولدمان ساكس"، كما سيشارك كل من "سيتي غروب" و"أبولو جلوبال مانجمنت" في صفقة التمويل المدعوم بالأصول، والتي ستكون من بين الأكبر من نوعها في الشرق الأوسط، بحسب مصادر تحدثت لوكالة بلومبرج.

وستسخدم هذ التسهيلات في إعادة تمويل وتوسيع تسهيلات ديون سابقة رتبها "جولدمان ساكس"، وقد يرتفع حجم الالتزام إلى قرابة 2.4 مليار دولار، بحسب المصادر التي أكدت أن الصفقة لا تزال في طور الإعداد، كما أن الشروط قد تتغير.

من جانب آخر، وقعت شركتان تابعتان لشركة الصناعات الكهربائية السعودية (وسكوسا والمحولات السعودية) اتفاقيات توريد معدات كهربائية مع الشركة السعودية للكهرباء، بقيمة بلغت 785.5 مليون ريال تقريبًا. وأوضحت الشركة في بيان لها على تداول، أنه بحسب الاتفاقيات، ستقوم الصناعات الكهربائية من خلال شركاتها التابعة بتوريد محطات توزيع كهربائية للشركة السعودية للكهرباء بموجب أوامر شراء تصدرها الشركة السعودية للكهرباء. وذكرت مدة الاتفاقيات تبلغ 19 شهرًا، متوقعةً أن يكون للاتفاقيات أثر مالي إيجابي على النتائج المالية للأعوام 2025 وحتى 2027. في صعيد منفصل، باشرت "مجموعة النهلة"، إحدى شركات عائلة الشربتلي السعودية، أعمال تطوير مشروع "المثلث الذهبي" العقاري متعدد الاستخدامات في مدينة جدة، باستثمارات تتجاوز 6 مليارات ريال، وفقًا لبيان صادر عن المجموعة.

ويقع المشروع على مساحة تقارب 90 ألف متر مربع، وسينفَّذ "المثلث الذهبي" عبر محفظة عقارية بالشراكة مع صندوق التنمية السياحي، في خطوة تعكس توجهًا نحو الاستثمار طويل الأجل في القطاع العقاري عالي الجودة.

وقال إحسان بن عباس بافقيه، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة النهلة، إن المشروع سيسهم في رفع فرص التوظيف والعمل، وسيكون "حيًا متكاملًا ومقصدًا سياحيًا وسكنيًا وتجاريًا وترفيهيًا يوفر استثمارات نوعية وفرصًا جديدة للنمو، مع التوقع بإنجازه بحلول عام 2030، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ويهدف "المثلث الذهبي" إلى تطوير أراضٍ بمساحة إجمالية تبلغ 87467 مترًا مربعًا، مترابطة ضمن شبكة شوارع وبنية تحتية متكاملة، ويضم المشروع أكثر من 800 غرفة فندقية، من 4 فنادق عالمية.

إلى ذلك أعلنت مجموعة طلعت مصطفى عن طرح فرص استثنائية للتملك في مشروعها الجديد "بنان" بمدينة الرياض، الذي تم تصميمه بروح عصرية تلبي تطلعات الجيل الحالي وتوفر أنماط حياة حديثة ومتكاملة. ويدعو المشروع المهتمين إلى زيارة مركز المبيعات للتعرف على تفاصيل العروض المطروحة.

وأكدت المجموعة أن مشروع "بنان" يجسد نهجها القائم على التحليل العلمي والبيانات الدقيقة في التخطيط والتنفيذ، بما يضمن تقديم استثمار آمن لعملائها، ويعزز من قيمة الأصول على المدى الطويل.

ويعد "بنان" واحدًا من أبرز المجتمعات العمرانية المتكاملة التي تطورها المجموعة في العاصمة السعودية، حيث يجمع بين الوحدات السكنية المتنوعة والمرافق الخدمية والترفيهية، ما يوفر تجربة معيشية متوازنة ويحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار العقاري.

ويمتد المشروع على مساحات واسعة مخططة بعناية بما يرسخ مكانته كمدينة حديثة متكاملة توفر كافة مقومات الحياة العصرية في مكان واحد. كما يمثل "بنان" إضافة نوعية للسوق العقارية السعودية، التي تشهد طفرة في المشروعات السكنية الكبرى، انسجامًا مع أهداف رؤية السعودية 2030 في رفع نسب التملك وتوفير بيئة عمرانية مستدامة تعزز جودة الحياة.

وتسعى مجموعة طلعت مصطفى من خلال إطلاق "بنان" إلى نقل خبراتها الممتدة لعقود في تطوير المدن المتكاملة في مصر إلى السوق السعودية، بما يعكس ثقة المستثمرين والعملاء في علامتها التجارية، ويرسخ مكانتها كأحد أبرز المطورين العقاريين في المنطقة.

في صادرات النفط السعودية، من المتوقع أن ترتفع صادرات السعودية من النفط في سبتمبر بالتزامن مع زيادة الإنتاج وتراجع الطلب المحلي من ذروته في الصيف، ما يتيح مزيدًا من الإمدادات ويزيد مخاوف من أن السوق تتجه نحو الفائض.

تشير بيانات شركة "كبلر" للتحليلات إلى أن كمية الخام المتاحة للتصدير ستزيد بنحو نصف مليون برميل يوميًا في سبتمبر مقارنة بالشهر السابق. ومن المتوقع أن ترتفع الإمدادات أكثر في وقت لاحق من هذا العام، وخلال 2026 مع زيادة السعودية إنتاجها وبدء مشروع ضخم جديد للغاز الطبيعي سيوفر مزيدًا من النفط للتصدير.

ويزداد الطلب المحلي للمملكة على النفط الخام عادة في الصيف بسبب الحاجة إلى تشغيل أجهزة التكييف، غير أن ارتفاع الاستهلاك المحلي هذا العام لعب دورًا محوريًا في إبقاء جزء كبير من زيادات الإنتاج بعيدًا عن الأسواق العالمية.

في إمدادات الغاز السعودية، تقود "بلاك روك" تحالفًا لجمع 10 مليارات دولار للاستثمار بحقل الجافورة السعودي. ويجري تحالف يضم مجموعة من المستثمرين، بقيادة جلوبال إنفراستركتشر بارتنرز التابعة لشركة بلاك روك، محادثات مع جهات إقراض للحصول على تمويل يصل إلى 10.3 مليار دولار لصفقة في البنية التحية لحقل الجافورة التابع لشركة أرامكو السعودية.

ونقلت مصادر، إن بنوكا منها جيه بي مورجان وسوميتومو ميتسوي الياباني تُجري محادثات للمشاركة في الصفقة، التي ستسمح لأرامكو بجمع الأموال مقدما على أن تسددها على دفعات ثابتة بمرور الوقت.

وأضافت أن تمويل الدين سينقسم إلى جزأين، قرض قصير الأجل وآخر طويل الأجل، مبينة أن نحو ثلاثة أرباع تمويل الدين سيكون لمدة 7 سنوات، ويمكن إعادة تمويله عن طريق السندات، وسيستحق الباقي على مدى 19 عامًا.

وأشارت الى أن البنوك الصينية أبدت اهتمامًا بالمشاركة في تمويل القرض القصير الأجل، وأن بنوك جولدمان ساكس وسيتي وميزوهو وميتسوبيشي أبدت اهتمامها بالمشاركة في التمويل أيضًا. وذكرت أن تحالف جلوبال إنفراستركتشر بارتنرز سيضخ نحو 1.8 مليار دولار من أمواله الخاصة في الصفقة.

في إمدادات الطاقة السعودية لسوريا، قدّمت السعودية ممثلة في الصندوق السعودي للتنمية منحة لإمداد سوريا بنحو 1.6 مليون برميل من البترول الخام، في خطوة تستهدف المساهمة في حلحلة أزمة الطاقة التي تعاني منها البلاد، ودعم مرحلة إعادة البناء في القطاعات الحيوية.

وتُسهم المنحة في تعزيز تشغيل المصافي السورية وتحقيق الاستدامة التشغيلية والمالية، لدعم تنمية الاقتصاد ومواجهة التحديات الاقتصادية في سوريا لنمو القطاعات الحيوية فيها، ودعم الجهود الوطنية والدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ووقّع الاتفاق كل من سلطان بن عبدالرحمن المرشد، الرئيس التنفيذي لـ"الصندوق السعودي للتنمية"، ومحمد البشير، وزير الطاقة والثروة المعدنية في سوريا، خلال مراسم رسمية جرت يوم الخميس. وذكرت مصادر أن المنحة تأتي بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، و"تُسهم في تعزيز تشغيل المصافي السورية وتحقيق الاستدامة التشغيلية والمالية، لدعم تنمية الاقتصاد ومواجهة التحديات الاقتصادية في سوريا".

وتعاني سوريا من عجز كهربائي يصل إلى نحو 80 % من احتياجاتها الفعلية، نتيجة الأضرار الجسيمة التي لحقت بمحطات التوليد خلال سنوات الحرب، إضافة إلى نقص الوقود اللازم لتشغيلها.

الاقتصادية

# الربط الكهربائي الخليجي لـ«الاقتصادية»: 53 حالة دعم بالطاقة المتجددة للشبكات

## أحمد العبكي من الدمام

سجلت هيئة الربط الكهربائي الخليجي 53 حالة دعم بالطاقة المتجددة عبر شبكاتها، في مؤشر واضح على تسارع جهود دول مجلس التعاون لتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي وتعزيز إستراتيجيات الطاقة النظيفة، تماشيا مع مستهدفات رؤية 2030 وخطط الحياد الصفري.

وقال لـ"الاقتصادية" مهندس أحمد الإبراهيم الرئيس التنفيذي للهيئة، إن دمج الطاقة المتجددة ضرورة إستراتيجية وحتمية، لذلك تتبنى الهيئة أفضل الممارسات العالمية وتعمل على تطور سياسات مبتكرة لضمان الاستدامة ورفع كفاءة الشبكات.

تبرز الجهود التزام دول المجلس بالرؤية التي تجعل من شبكة الربط الخليجي منصة للتكامل الإقليمي، وذراعا رئيسيا لدعم إستراتيجيات الحياد الكربوني، وضمان أمن الطاقة في واحدة من أكثر مناطق العالم ديناميكية وتناميا في الطلب الكهربائي، وفقا للإبراهيم.

الهيئة كثفت نشاطها أخيرا عبر تنظيم ورش عمل جمعت نخبة من القادة والخبراء في الدول الأعضاء إلى جانب مستشارين دوليين، ناقشت محاور رئيسية من بينها: ضمان موثوقية الشبكات في ظل الطبيعة المتقطعة لمصادر الطاقة مثل الشمس والرياح، وتطوير آليات لإدارة المخاطر التشغيلية، وتعزيز مرونة الشبكات لمواجهة الطلب المتنامي على الكهرباء في المنطقة.

من جانبه، قال م. محمد الشيخ نائب الرئيس التنفيذي للشبكات إن الدراسات التخطيطية التي تقوم بها الهيئة تضع في الحسبان الاحتياجات المختلفة للشبكات المستقبلية وإدخال التقنيات الحديثة وخاصة نظم تخزين الطاقة وتطور مراكز المعلومات وارتباطها بتطور الذكاء الاصطناعي، مؤكدا حرص الهيئة على التعاون مع المنظمات العالمية البحثية في تطوير الرؤية لشبكات المستقبل.

يشار إلى أن هيئة الربط الكهربائي الخليجي تعتزم استثمار نحو 3.5 مليار دولار خلال العقد المقبل لتوسعة وتعزيز شبكتها الإقليمية، في خطوة تهدف إلى مضاعفة قدرتها على نقل الكهرباء إلى أكثر من 3000 ميجاوات، مقارنة بنحو 1200 ميجاوات حاليا، وفقا لما ذكره لـ "الاقتصادية" الرئيس التنفيذي للهيئة أحمد الإبراهيم.

الدكتور ناصر الشهراني نائب الرئيس للعمليات أوضح أن شبكة الربط الكهربائي الخليجي تمثل العمود الفقري لعملية المزج بين مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة، مؤكدا أن تبادل الكهرباء بين الدول الأعضاء يعزز الكفاءة التشغيلية ويقلل المخاطر.

وأضاف أن الهيئة تضع الأمن السيبراني ضمن أولوياتها، لحماية أنظمة التحكم والاتصالات وضمان استمرارية تدفق الكهرباء في عصر التحول الرقمي.

ويأتي هذا التحرك في وقت يتزايد فيه استهلاك الطاقة الكهربائية خليجيا بمعدلات تفوق المتوسط العالمي، مدفوعا بالنمو السكاني والتوسع الصناعي، ما يعزز الحاجة إلى شبكات مرنة قادرة على استيعاب مصادر الطاقة الجديدة وتقليل الانبعاثات الكربونية، بما يتماشى مع التزامات دول الخليج تجاه مستقبل خال من الانبعاثات.

يذكر أن هيئة الربط الكهربائي الخليجي تعد إحدى أبرز مشاريع البنية التحتية المشتركة في المنطقة، إذ تربط 6 دول خليجية عبر شبكة موحدة، ما يمنحها قدرة على التدخل في حالات الطوارئ وتوفير بدائل سريعة للطاقة، وينظر إلى مشروع توسعة الشبكة كأداة إستراتيجية لتعزيز مرونة اقتصادات المنطقة في مواجهة نمو الطلب على الكهرباء والتوسع في مصادر الطاقة المتجددة.

عكاظ

# «أوبك»: استقرار «النفط» ليس رفاهية.. وغيابه يعطل الاقتصاد العالمي

أكد أمين عام منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، هيثم الغيص، أن استقرار سوق النفط ليس رفاهية بل ضرورة حتمية، مشدداً على أن النفط يعد عنصراً أساسياً في تفاصيل الحياة اليومية، وأن غيابه يؤدي إلى شلل في وسائل النقل وتأثر قطاعات الطيران والبناء والزراعة والإنتاج الغذائي والصحة، فضلاً عن تعطّل شريان الاقتصاد العالمي بأكمله.

وفي تصريحاته، بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لتأسيس أوبك، أوضح الغيص، أن المنظمة ستظل ركيزة أساسية للاستقرار وعنصراً محورياً في صناعة الطاقة، وصوتاً معبّراً عن أهمية النفط للعالم اليوم وغداً، معرباً عن تطلعه إلى مستقبل تبقى فيه «أوبك» شريكاً رئيسياً في مشهد الطاقة العالمي لعقود قادمة.

شراكات واسعة

وأضاف، أن المنظمة، التي تضم اليوم 12 دولة، أصبحت كياناً راسخاً ومعترفاً به في المجتمع الدولي منذ تسجيلها في الأمم المتحدة عام 1962، مشيراً إلى أن «أوبك» رسخت خلال العقود الماضية شراكات واسعة من خلال حوارات للطاقة مع كبار المستهلكين والمنتجين غير الأعضاء والمنظمات الدولية، كما شاركت في جميع مؤتمرات المناخ منذ انطلاقتها.

وأشار الغيص إلى أن دور المنظمة تعزز بشكل أكبر في عام 2016، من خلال توقيع «إعلان التعاون» (أوبك+) مع عدد من المنتجين من خارجها، وهو الاتفاق الذي أسهم في تمكين صناعة النفط والاقتصاد العالمي من تجاوز التداعيات الناجمة عن جائحة «كوفيد 19».

وأكد، أن النفط سيظل جزءاً لا غنى عنه من منظومة الطاقة العالمية، مستشهداً بتوقعات «آفاق النفط العالمية 2025»، التي تشير إلى ارتفاع الطلب إلى نحو 123 مليون برميل يومياً بحلول عام 2050، مدفوعاً بزيادة عدد السكان والنمو الاقتصادي، مشدداً على أن تحقيق أمن الطاقة العالمي لا يمكن أن يتم من دون النفط..

تحقيق التوازن

ولفت إلى أن استمرار معاناة مليارات الأشخاص في العالم النامي من فقر الطاقة يستدعي النظر في كيفية تحقيق النمو بطريقة مستدامة تعتمد على مختلف مصادر الطاقة، مع ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات رفاهية الإنسان والتنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، مؤكداً أن «أوبك» منذ تأسيسها عام 1960 لا تزال متمسكة بنهج واقعي ومسؤول يضع استقرار السوق في صدارة أولوياتها.

وشدد الغيص على أن التاريخ والتجارب والطلب المتزايد على النفط يؤكد أن الأحاديث حول تراجع دور «أوبك» أو اقتراب «ذروة النفط» ليست سوى مبالغات، مشيداً بإنجازات المنظمة خلال مسيرتها.

# مصر توقع 3 اتفاقيات جديدة للبحث عن النفط والغاز باستثمارات 121 مليون دولار

الشرق الأوسط

وقّعت مصر، الأحد، 3 اتفاقيات بترولية جديدة مع شركات عربية وأجنبية، للبحث عن النفط والغاز في الصحراء الغربية وخليج السويس وشمال سيناء، باستثمارات تزيد عن 121 مليون دولار.

وقالت وزارة البترول المصرية، في بيان صحافي، الأحد، إن الهيئة المصرية العامة للبترول وقّعت مع عدد من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجالات البحث والاستكشاف والإنتاج للبترول والغاز، وذلك في إطار استراتيجية الوزارة لزيادة الاستثمارات وجذب شركاء عالميين للبحث عن البترول والغاز في مصر.

وأوضحت أن الاتفاقية الأولى تهدف إلى إعادة إسناد منطقة شمال سيناء البحرية لشركات «برينكو مصر»، باستثمارات قدرها 46 مليون دولار لحفر 3 آبار، ومنحة توقيع مليون دولار.

أما الاتفاقية الثانية، فأوضحت أنها «اتفاقية التزام بمنطقة شرق الحمد لصالح شركة دراغون أويل الإماراتية، عقب فوزها بمزايدة الهيئة المصرية العامة للبترول، باستثمارات تبلغ 40.5 مليون دولار لحفر 3 آبار، ومنحة توقيع قيمتها 4.5 مليون دولار».

أضاف البيان أن الاتفاقية الثالثة كانت مع «شركة أباتشي العالمية، خاصة بالمنطقة المندمجة للبحث والتنمية بالصحراء الغربية، بإضافة 5 مناطق بحث جديدة، باستثمارات تصل إلى 35 مليون دولار، تشمل حفر 14 بئراً، ومنحة توقيع قيمتها 25 مليون دولار».

وعقب التوقيع، أكّد وزير البترول المصري كريم بدوي أن «هذه الاتفاقيات تعكس الثقة المتزايدة من جانب الشركات العالمية في مناخ الاستثمار بقطاع البترول المصري، وتبرز نجاح الوزارة في طرح مزايدات جاذبة وتطبيق سياسات تحفيز ساهمت في فتح آفاق جديدة للبحث والاستكشاف، بما يدعم خطط الوزارة لزيادة الإنتاج وتأمين احتياجات السوق المحلية».

الشرق الأوسط

# «روساتوم» و«المؤسسة الصينية للطاقة النووية» توقعان مذكرة تفاهم في مجال سوق العمل

أعلنت شركة روساتوم الروسية، أنها وقعت مذكرة تفاهم مع المؤسسة الوطنية الصينية للطاقة النووية، لتعزيز التعاون الثنائي في مجال تطوير الموارد البشرية وسوق العمل، وذلك خلال زيارة عمل قام بها وفد قسم الموارد البشرية في المؤسسة الصينية إلى روسيا.

وأوضح بيان صحافي من «روساتوم»، أن مذكرة التفاهم تهدف إلى تنفيذ مشروعات ومبادرات مشتركة، وتنسيق الأنشطة لتطوير نهج يركّز على الإنسان في تدريب وتطوير الكوادر، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين مجتمعات الشباب والنساء في القطاع النووي بالبلدين.

تم توقيع المذكرة من قبل تاتيانا تيرينتيفا، نائبة المدير العام لشؤون الموارد البشرية في شركة روساتوم، ولي تشانغ يو، القائم بأعمال رئيس قسم الموارد البشرية في المؤسسة الوطنية الصينية للطاقة النووية.

وقالت تيرينتيفا خلال مراسم التوقيع: «نحن دائماً منفتحون على الحوار، ونسعى إلى تطوير الشراكة مع المؤسسة الوطنية الصينية للطاقة النووية في مجال الموارد البشرية، بما في ذلك في الإطار متعدّد الأطراف الذي أسسناه ضمن منصة الطاقة النووية لدول بريكس».

وأضافت: «الاتفاقية وخريطة الطريق الموقّعة ستُحدّد المراحل والأهداف ومجالات المسؤولية، مما سيُسهم في زيادة فاعلية عملنا المشترك. ونأمل في تعزيز التعاون الثنائي لتطوير سوق العمل عالية التقنية وتنمية الموارد البشرية».

ويُعد التعاون بين شركة روساتوم والمؤسسة الوطنية الصينية للطاقة النووية أحد المحاور الاستراتيجية الأساسية، وهو جزء من منصة الطاقة النووية لدول «بريكس»، التي أُنشئت العام الماضي بوصفها تحالفاً طوعياً يضم شركات ومجتمعات مهنية نووية من دول بريكس، وتشارك فيه المؤسسة الصينية بفاعلية.

# في ذكرى تأسيس أوبك.. 5 خبراء: تحركاتها تمنع اضطرابات عنيفة بأسواق النفط

الطاقة

دينا قدري

في ذكرى تأسيس أوبك، يمكن إبراز دور المنظمة بوصفها عامل توازن مهمًا وفعّالًا في أسواق النفط؛ إذ كانت -ولا تزال- مثالًا يُحتذى به في اتخاذ قرارات استباقية ووقائية بمرونة ملحوظة وفق التطورات المستمرة.

ومع مرور 65 عامًا على تأسيسها، أكد أمين عام أوبك هيثم الغيص، أن المنظمة أثبتت أن رؤيتها الموحدة وأهدافها الأساسية منذ 1960 كانت حجر الأساس لاستقرار السوق العالمية؛ إذ أصبحت اليوم تضم 12 دولة عضوًا وتحظى بالاحترام الدولي، ومُسجلةً رسميًا لدى الأمم المتحدة منذ 1962.

وقال الغيص إن تاريخ أوبك والطلب المتزايد على الطاقة والنفط يشيران إلى أن أي ادعاءات بتراجع أهمية المنظمة، أو حتى أي تنبؤات بذروة النفط في العقود المقبلة، يجب أن تؤخذ بحذر.

وشدد الغيص على أن منظمة الدول المُصدّرة للنفط كانت -وستظل- مصدرًا للاستقرار، وركيزة أساسية في مشهد صناعة الطاقة، وصوتًا يؤكد أهمية النفط ومنتجاته للعالم في العقود المقبلة.

وفي هذا السياق، استطلعت منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) آراء نخبة من كبار الخبراء حول دور المنظمة في استقرار الأسواق، وتأثير قراراتها في أسعار النفط، فضلًا عن دورها في تحول الطاقة.

تأثير قرارات أوبك في أسعار النفط

بشأن مدى تأثير قرارات أوبك في أسعار النفط، أوضح محلل السلع في بنك يو بي إس السويسري جيوفاني ستانوفو، أن دور أوبك+ في سوق النفط يتمثل في استقرار أسعاره، من خلال السعي إلى سوق نفط متوازنة.

وشدد جيوفاني -في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- على أن غياب قوة موازنة يُسبب تقلبات كبيرة في الأسعار، كما حدث في عامي 2015 و2020، وهو أمر لا يصب في مصلحة منتجي النفط ومستهلكيه.

فعلى مر تاريخها، أثّرت قرارات أوبك بشكل كبير في أسعار النفط من خلال تنسيق مستويات الإنتاج للتأثير في ديناميكيات العرض والطلب العالميين، بحسب ما صرح به كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري.

وأوضح شوكري -في تصريحاته إلى منصة الطاقة- أن تخفيضات الإنتاج المنسقة خلال جائحة فيروس كورونا أسهمت في استقرار الأسعار بعد انهيار تاريخي.

وقال شوكري: "بشكل عام، لا تزال أوبك لاعبًا رئيسًا في تشكيل اتجاهات أسعار النفط العالمية؛ حيث غالبًا ما

تُسبب سياساتها المنسقة تحركات أسعار قصيرة الأجل تبلغ عدة دولارات للبرميل، وتؤثر في الظروف الاقتصادية الأوسع".

واتفقت معه في الرأي الخبيرة الإستراتيجية في قطاع النفط والغاز كريستين غيريرو، التي أشارت إلى أن تدخل منظمة الدول المُصدّرة للنفط مباشرةً بعد تفشي جائحة فيروس كورونا، كان له دور محوري في استقرار سوق النفط ووضع حد أدنى لأسعاره.

وتابعت: "لكن للأسف، في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، تسابق المنتجون من خارج أوبك على رفع الأسعار، وزادوا إنتاجهم بطريقة قصيرة النظر، قائمة على تحقيق مصالح ذاتية".

وقد أدى ذلك إلى ما يُنظر إليه على أنه فائض عالمي في المعروض، ما حدّ من أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية، بحسب ما صرحت به غيريرو إلى منصة الطاقة المتخصصة.

كما أكد محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة نادر إيتيّم، أن تأثير قرارات المنظمة في أسعار النفط لا جدال فيه.

وقال إيتيّم، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة: "على الرغم من أن الكثيرين قللوا من أهمية المنظمة في سوق النفط العالمية على مر السنين؛ فإنه من الواضح جدًا أنه عندما تتحدث أوبك، تستمع السوق.. يشهد على ذلك الاهتمام الإعلامي بتحركات أوبك، والآن أوبك+، بشأن سياسة الإنتاج".

وأشار إلى أنه من الواضح أن درجة التأثير تختلف تبعًا لخطورة القرار، وكذلك لظروف السوق السائدة، ومدى توقع أي خطوة وتسعيرها؛ ولكن عندما ترفع أوبك وأوبك+ الإنتاج، تنخفض الأسعار حتمًا، والعكس صحيح.

دور أوبك في استقرار أسواق النفط

في ذكرى تأسيس أوبك، ما تزال المنظمة تؤدي دورًا محوريًا في استقرار أسواق النفط، وحماية الاقتصاد العالمي من التقلبات الشديدة، من خلال قدرتها على تنسيق إنتاج النفط بين الدول الأعضاء.

وهو ما أكده كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري، الذي أوضح أن المنظمة تهدف إلى تخفيف تقلبات الأسعار، ومنع الارتفاعات أو الانهيارات المفاجئة التي قد تُزعزع الاستقرار الاقتصادي العالمي، من خلال تعديل حصص الإنتاج.

وقال شوكري إن هذه الإدارة الاستباقية تساعد على التخفيف من أثر الصدمات الخارجية، مثل التوترات الجيوسياسية، وأوقات الركود الاقتصادي، أو الأزمات مثل جائحة فيروس كورونا.

كما تُحافظ أوبك على طاقة إنتاجية فائضة لزيادة العرض بسرعة عند الحاجة؛ ما يُطمئن الأسواق ويُقلل من تقلبات الأسعار الناجمة عن الذعر، بحسب تصريحات شوكري إلى منصة الطاقة المتخصصة.

ومن خلال هذه الإجراءات، تُعزز المنظمة أسعار نفط قابلة للتنبؤ؛ ما يدعم التخطيط الاقتصادي والنمو العالمي، ويحمي الاقتصادات من الآثار السلبية للتقلبات الشديدة.

فدول أوبك تُوفر نحو ثلث المعروض العالمي، بالإضافة إلى الشركاء من خارج أوبك في أوبك+، ما جعلها تقترب

بشكل كبير من مجموعة تُسهم بنحو 40% من المعروض العالمي، وفق ما قاله محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة نادر إيتيّم، في تصريحاته إلى منصة الطاقة.

وأضاف أنه يُمكن لهذه الدول، عند اتخاذ القرارات بوصفها مجموعة واحدة، أن تؤدي دورًا بالغ الأهمية في استقرار الأسواق، من خلال تغييرات في سياسة الإنتاج لموازنة أي قوى خارجية تُسبب زعزعة الاستقرار.

ومن جانبه، قال رئيس تحرير منصة "بتروليوم إيكونوميست" بول هيكن، إن منظمة أوبك استعادت سيطرتها بشكل أفضل على سوق النفط عبر تحالف أوبك+ الأوسع نطاقًا؛ ما عزز فاعليتها في تخفيف حدة التقلبات وخلق بيئة مواتية أفضل وأطول أمدًا للمنتجين والمستهلكين، حتى في ظل جائحة فيروس كورونا، والحروب، والهجمات المسلحة، والركود الاقتصادي، والنزاعات التجارية، والتقلبات الجيوسياسية.

وأوضح هيكن، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة، أن المنظمة أثبتت مرارًا وتكرارًا أن دورات الازدهار والكساد، والأحداث غير المتوقعة التي تُحطم العرض والطلب، يُمكن التخفيف منها بشكل أفضل من خلال تأثير المنظمة المُستقر، كما أنها تُمثل إضافة حقيقية للاقتصاد العالمي.

ويرى هيكن أنه من أكبر المفارقات كيف تُصوّر بعض وسائل الإعلام أوبك بشكل سلبي، مُعتبرةً إياها "تحالف" غير فعّال، وهي ادعاءات كاذبة في نهاية المطاف.

فقد أثبت هذا الاتفاق النفطي قدرته على توفير بعض الاستقرار، خاصةً في ظل وجود طاقة فائضة يُمكن توظيفها لتعويض أزمة العرض، أو عندما تطلع معظم العالم خلال جائحة كورونا إلى مبادرة تقودها أوبك لرفع الأسعار من أدنى مستوياتها التي بلغت أقل من 20 دولارًا للبرميل بعد انهيار الطلب، بحسب تصريحات هيكن إلى منصة الطاقة المتخصصة.

كما أشارت الخبيرة الإستراتيجية في قطاع النفط والغاز كريستين غيريرو، إلى أن دور أوبك يتمثل في منع انهيارات أسعار النفط المطولة التي تُشلّ أصول النفط والغاز عالميًا؛ ما يجعلها غير مجدية اقتصاديًا للصيانة السليمة، ومن ثم تُصبح عبئًا بيئيًا على الحكومات في أماكن وجودها.

خسارة حصة سوقية ولكن!
اتخذت منظمة أوبك عدة إجراءات في مواجهة التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية المختلفة على مر السنين، من خلال خفض إنتاج الدول الأعضاء؛ ما أدى إلى خسارتها حصة كبيرة من سوق النفط العالمية.

ولو لم تتحرك أوبك رغم خسارتها حصة كبيرة من السوق، لكانت عدة سيناريوهات صعبة قد ظهرت، بحسب ما أكّده كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري.

وقال شوكري، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة: "دون إدارة أوبك المنسقة للإنتاج، لربما واجهت السوق تقلبات حادة في الأسعار، بما في ذلك انهيارات حادة في الأسعار نتيجة فائض المعروض من المنتجين من خارج أوبك، مثل صناعة النفط الصخري الأميركي".

وأضاف: "من خلال تدخلها، سعت أوبك إلى تحقيق توازن مستدام في الأسعار، والحفاظ على حصتها السوقية، ودعم الاستقرار العالمي على الرغم من الضغوط التنافسية

وتغير ديناميكيات العرض".

وأشار شوكري إلى أنه كان من المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض إيرادات جميع المصدرين؛ ما قد يتسبب في أزمات مالية وعدم استقرار اجتماعي في الاقتصادات المعتمدة على النفط.

علاوةً على ذلك، كان من الممكن أن يتسبب فقدان الحصص السوقية دون ضوابط في إضعاف نفوذ أوبك؛ ما يسمح للمنتجين ذوي التكلفة العالية خارج المنظمة بالتوسع دون ضوابط، ما يزيد من تشويه السوق.

كما كان من الممكن أن يؤدي غياب تنظيم أوبك للإمدادات إلى تفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي بسبب أسعار النفط غير المتوقعة؛ ما يُعقّد الاستثمار والتخطيط الاقتصادي طويل الأجل؛ ولربما واجهت الدول المستهلكة أيضًا تقلبات أسعار مُزعزعة، ما يزيد من مخاطر التضخم أو الركود، بحسب شوكري.

ومن جانبها، ترى الخبيرة الإستراتيجية في قطاع النفط والغاز كريستين غيريرو، أن تحركات أوبك في عامي 2020 و2021 كانت صائبة.

وتابعت: "لو كانت أكثر جرأة في استعادة الطاقة الفائضة خلال المدة 2022-2024، لكان من المرجح جدًا ألا ينمو إنتاج الولايات المتحدة بأكثر من 10% عن مستواه قبل جائحة كورونا".

وشدد محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة نادر إيتيّم، على أن تدخُّل منظمة أوبك أو تحالف أوبك+، في المجمل، كان لصالح استقرار أسواق النفط، حتى لو أدى، في نظر البعض، إلى ارتفاع أسعار النفط أكثر مما كانوا يتمنون.

وتُمثل التقلبات مشكلةً كبيرةً عندما يتعلق الأمر بإدارة السوق وإدارة العقود الآجلة؛ وبحسب إيتيّم، فقد نجحت المنظمة والتحالف إلى حد كبير في الحد من هذا الاضطراب على مر السنين.

دور أوبك في تحول الطاقة

تسعى منظمة أوبك إلى التكيف مع التحول العالمي نحو الطاقة المستدامة، مع الحفاظ على إنتاجها النفطي التقليدي؛ ما يمثل تحديًا مزدوجًا، بحسب ما صرح به كبير مستشاري السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية للطاقة أومود شوكري.

وأشار شوكري إلى أن أعضاء أوبك+ يستثمرون بشكل متزايد في مشروعات الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع استكشاف تقنيات مثل احتجاز الكربون وتخزينه للحد من الأثر البيئي.

وتؤكد الدول الأعضاء تحقيق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي وأهداف المناخ، من خلال دعم التحول التدريجي في مجال الطاقة، بما يعكس واقع البنية التحتية واحتياجات السوق.

وبينما تُقر أوبك بالطلب المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة، فإنها تُؤكد أن النفط سيظل حيويًا في قطاعات مثل النقل والصناعات الثقيلة والاقتصادات النامية؛ نظرًا إلى كثافة الطاقة فيها والبنية التحتية القائمة، وفق ما قاله شوكري في تصريحاته إلى منصة الطاقة.

كما تستكشف المجموعة شراكات لتعزيز قدرات الطاقة المتجددة، لكنها تُصر على اتباع نهج عملي يتجنب

الاضطرابات المفاجئة في إمدادات الطاقة والنمو الاقتصادي.

وقال شوكري: "بهذه الطريقة، تسعى أوبك إلى أداء دور بنّاء في التحول العالمي في مجال الطاقة، مع حماية مصالحها الاقتصادية والإسهام في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ".

وهو الأمر ذاته الذي أكده محلل أسواق النفط بالشرق الأوسط في منصة آرغوس ميديا المتخصصة في الطاقة نادر إيتيّم؛ إذ أوضح أن أوبك ودولها الأعضاء ستؤدي دورًا مهمًا في التحول إلى أشكال طاقة أنظف؛ لأن هذا التحول لن يحدث بين عشية وضحاها.

وتابع: "بينما يتخذ العالم خطوات لبناء قدرات الطاقة المتجددة والنظيفة، سيظل النفط والغاز التقليديان هما المصدر الأساسي للعالم للوصول إلى تلك النقطة".

ولكن حتى بعد ارتفاع قدرات الطاقة المتجددة والبديلة، يُقال إنه مع الارتفاع المستمر للطلب على الطاقة، سيستمر الطلب على النفط بالارتفاع أيضًا على الأقل خلال العقد المقبل أو نحو ذلك.

وقال إيتيّم: "حتى لو بلغ الطلب ذروته في مرحلة ما، فسيظل قويًا.. ستكون أوبك وأعضاؤها حاضرة لتوفير تلك الطاقة عند الحاجة".

وترى الخبيرة الإستراتيجية في قطاع النفط والغاز كريستين غيريرو، أن دور أوبك يتمثل في مواصلة توعية العالم بحقائق الطاقة.

وأضافت أن المنظمة تُظهر بشكل عملي التوازنات بين مصادر الطاقة المختلفة، بالإضافة إلى الأسباب التي تجعل أي مصدر طاقة لا يُمثل "حلًا واحدًا يناسب الجميع" لسكان العالم.

# حقل غاز إيراني احتياطياته 9 تريليونات قدم مكعبة يشهد صفقة مهمة

الطاقة

أحمد بدر

يشهد حقل غاز إيراني جهودًا متسارعة لتطوير احتياطياته الضخمة، البالغة 9 تريليونات قدم مكعبة، بما يعزز مكانة طهران في سوق الطاقة العالمية، إذ شهد الحقل توقيع عقد تطوير جديد يستهدف رفع قدرات البلاد الإنتاجية في قطاع الغاز.

وبحسب تقارير طالعتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، فقد وُقِّع عقد تطوير وتشغيل حقل مدار للغاز بين شركتي فولاد مباركة أصفهان، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، بقيمة 600 مليون دولار، في خطوة استثمارية لافتة.

ويقع الحقل على بُعد 40 كيلومترًا من المرحلتين 15 و16 من حقل بارس الجنوبي، بالقرب من حقول عسلويه الشرقي وتابناك وخيام الغربي. وقد اكتُشف عام 2009 باحتياطيات تصل إلى نحو 8.8 تريليون قدم مكعبة من الغاز.

ويستهدف المشروع إنتاجًا تراكميًا يبلغ 65 مليار متر مكعب من الغاز و127 مليون برميل من المكثفات الغازية على مدار 20 عامًا، كما تشمل الصفقة أعمال الحفر والتجهيزات السطحية والبنية التحتية، ما يعكس جدية الخطط الإيرانية في تنمية مواردها.

بنود الصفقة الفنية والاقتصادية

تشمل الصفقة الموقّعة تنفيذ خطة متكاملة لحفر 20 بئرًا موزعة على أربعة تجمعات رئيسة في "مدار"، الذي يعد حقل غاز إيراني مهمًا، إلى جانب إنشاء المرافق السطحية اللازمة لبدء عمليات الاستخراج والإنتاج، وهو ما يعزز القدرات التشغيلية للحقل.

وتنص الاتفاقية كذلك على مد أكثر من 100 كيلومتر من خطوط الأنابيب الجريانية لربط الآبار بمرافق المعالجة، إلى جانب إقامة وحدات متطورة للقياس وتنقية المياه المصاحبة، بما يضمن جودة الغاز المستخرج ويحقق كفاءة عالية في التشغيل.

ومن المتوقع أن يحقق أحدث حقل غاز إيراني يتم تطويره، إنتاجًا اقتصاديًا مجديًا، إذ يقدر العائد التراكمي بنحو 65 مليار متر مكعب من الغاز، إضافة إلى 127 مليون برميل من المكثفات الغازية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتبرز أهمية هذه الصفقة في كونها شراكة تجمع بين مؤسسات صناعية كبرى وشركات نفطية هندسية، برعاية الشركة الوطنية للنفط الإيرانية، وهو ما يعكس حرص طهران على دمج خبراتها الداخلية في مشروعات إستراتيجية للتنقيب عن الغاز.

وتبلغ قيمة الاستثمارات الإجمالية في حقل الغاز الإيراني

نحو 600 مليون دولار، وتشمل جميع مراحل التطوير من الحفر إلى إنشاء خطوط الأنابيب والبنية التحتية. هذا الحجم من التمويل يؤكد جدية الخطط الرامية لتعزيز الإنتاج المحلي.

كما أن المشروع يتوقع أن يوفر فرص عمل جديدة في إقليم بوشهر والمناطق المجاورة، الأمر الذي يجعله رافدًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب كونه رافعة مهمة لقطاع الطاقة الوطني، في إطار سياسة تعزيز الأمن الطاقوي.

الأهمية الإستراتيجية والإقليمية والمستقبلية
بوصفه حقل غاز إيراني ضخمًا، يمثل "مدار" إضافة مهمة إلى رصيد طهران من الغاز الطبيعي، إذ يسهم في تعزيز مكانتها موردًا رئيسًا للطاقة في المنطقة، ويرفع قدرتها على المنافسة في سوق الغاز العالمية رغم التحديات القائمة.

وتعد الصفقة الجديدة نموذجًا للتعاون الداخلي بين مؤسسات صناعية ونفطية، في ظل استمرار العقوبات الدولية، ما يبرز إستراتيجية الاعتماد على القدرات المحلية لتطوير الحقول، بما يعزز من استقلالية إيران في إدارة مواردها.

كما يسهم تطوير أحدث حقل غاز إيراني، في تلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة، خاصة مع التوسع الصناعي والسكاني، ويقلل من الضغوط على قطاع الكهرباء، عبر توفير كميات أكبر من الغاز للاستهلاك الداخلي، وفق متابعات منصة الطاقة المتخصصة.

في الوقت نفسه، يواجه المشروع تحديات على المستويين المالي والفني، خصوصًا فيما يتعلق بالبنية التحتية ونقل التكنولوجيا الحديثة، غير أن الاتفاقية الحالية تضع الأساس لتحقيق استدامة في الإنتاج على المدى الطويل.

وتسعى طهران إلى استثمار نجاحات كل حقل غاز إيراني، ليصبح منصة لجذب استثمارات جديدة، سواء من الداخل أو الخارج، خاصة في حال تحسن الظروف السياسية والاقتصادية، ما يفتح الباب أمام تعزيز مشروعات أخرى مماثلة في المستقبل.

وفي المدى المتوسط، يتوقع أن يشكل الإنتاج من حقل مدار رافدًا مهمًا للإيرادات الحكومية، مع إمكان زيادة الصادرات أو خفض الواردات، وهو ما يرسخ دوره بوصفه ركيزة في إستراتيجية البلاد لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة.

# إنتاج الهيدروجين الأخضر في الأردن يشهد صفقة مع شركة صينية

الطاقة

شـهدت السـاعات الماضيـة توقيـع مذكـرة تفاهـم لإنشـاء مشروع ضخـم يسـتهدف إنتـاج الهيـدروجين الأخضر في الأردن، بقـدرة إنتاجيـة تصـل إلى 200 ألـف طـن سـنويًا؛ مـا يعـزز موقـع الـبلاد علـى خريطـة التصديـر العالميـة.

المشروع، الـذي أُعلِـن اليـوم (14 سـبتمبر/أيلول 2025)، يُعَـد إحـدى أكبر المبـادرات الاسـتثمارية في الطاقـة النظيفـة علـى مستوى المملكة، ويفتح الباب أمام فرص اقتصادية وتقنية متنامية.

ووفقًا لبيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشـنطن)، يُمثّـل المشروع الجديـد لإنتاج الهيـدروجين الأخضر في الأردن جـزءًا مـن توجـه إسـتراتيجي لتحـفيز الشراكات مـع شركات عالميـة، وتهيئـة بيئـة اسـتثمارية جاذبـة للقطـاع الخـاص.

وتُولي الحكومة أهمية خاصة لتطوير الهيدروجين والأمونيا الـخضراء، لكونهمـا ركيزة رئيسـة في خططهـا الطاقويـة المستقبلية، ووسيلة لزيـادة الصـادرات وتقليـل الاعتمـاد علـى الوقـود التقليـدي.

تفاصيل مذكرة التفاهم

وقّعت وزارة الطاقة والثروة المعدنية مذكرة تفاهم مع شركة "يـو إي جـي غريـن هيـدروجين ديفيلوبمنـت" UEG Green Hydrogen Development Holding Limited الصينية لإعـداد دراسـة جـدوى متكاملـة لمشروع هيـدروجين أخضر تبلـغ تكلفتـه مليـارًا و155 مليـون دولار أميركي.

المذكرة وقّعها وزير الطاقة الدكتور صالح الخرابشة، ونائب رئيس الشركة الصينية لي غويمين، وتهدف إلى تقييم جدوى إنشـاء مشروع قـادر علـى إنتـاج 200 ألـف طـن مـن الأمونيـا الخضراء سـنويًا للتصدير، بالاعتمـاد علـى ميـاه البحـر المحلاة والطاقة المتجددة المنتجة من أفضل المواقع في الأردن.

وأكـد الخرابشـة، خلال التوقيـع، أن الـوزارة حـدّدت المنطقـة المسـتهدفة لإجـراء الدراسـات الفنيـة، مـشيرًا إلى التزامهـا بتسـهيل تنفيـذ المشروع بمـا يضمـن تحقيـق الجـدوى الاقتصاديـة والتقنيـة، ويُعـزّز دور القطـاع الخـاص.

كمـا لفـت إلى إمـكان التعـاون مـع الشركـة في مجـالات أخـرى مثـل الغـاز والنفـط، حسـبما طالعتـه منصـة الطاقـة.

مـن جانبـه، أعـرب لي غويـمين عـن شـكر شركتـه للحكومـة الأردنيـة، موضحًـا أن المجموعـة اكتسـبت خبرة إقليميـة عبر نشاطها في العراق خلال العامين الماضيين؛ ما يهيّئها للعمل بكفـاءة في السـوق الأردنيـة.

حوافز حكومية داعمة

تزامـن الإعلان عـن المشروع مـع موافقـة الحكومـة، في أغسـطس/آب 2025، علـى حزمـة واسـعة مـن التسـهيلات، تسـتهدف دعـم إنتـاج الهيـدروجين الأخضر في الأردن، وتنفيـذ المشروعـات بمختلـف مناطـق المملكة، وليس فقـط في العقبة الاقتصاديـة الخاصـة.

وتشـمل الحزمـة تخفيـض ضريبـة الدخـل إلى 5% مـع إضافـة

1 % بصفة إسهام وطني، وإعفاء المعدات والموجودات الثابتة كافة من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ورسوم الاستيراد.

كما تمتد إعفاءات إنتاج الهيدروجين الأخضر في الأردن لتشمل قطع الغيار، والخدمات المحلية والدولية، والبضائع والمواد اللازمة، إلى جانب عقود الصيانة والتشغيل والتمويل، والعقود الخاصة بتوريد المعدات وتركيبها (EPC).

تسهيلات إنتاج الهيدروجين الأخضر في الأردن
من بين الحوافز أيضًا، منح الشركات مدة سماح تصل إلى 5 سنوات قبل بدء دفع بدل الإيجار للأراضي المملوكة للخزينة، بالإضافة إلى إعفاء المولين غير المقيمين من الضرائب على الفوائد والعوائد المرتبطة بالقروض الموجهة للمشروعات طوال مدة الاتفاقيات.

ويؤكد خبراء أن هذه الخطوة تقلّل من أعباء الاستثمار، وتُسهم في تحسين الجدوى الاقتصادية، وتقليص مدة استرداد رأس المال؛ ما يجعل السوق الأردنية أكثر جاذبية مقارنة بدول أخرى في المنطقة تسعى لتطوير القطاع نفسه.

وتُعزّز هذه الخطوات مكانة الأردن بصفته وجهة واعدة في مشروعات الطاقة النظيفة، ولا سيما مع تراكم خبراته في توقيع اتفاقيات ومذكرات سابقة مع شركات دولية متخصصة .

ويرى مراقبون أن الجمع بين الحوافز الحكومية والدخول في شراكات مع شركات كبرى مثل UEG، يضع البلاد في موقع متقدم للتحول إلى مركز إقليمي لتوليد وتصدير الطاقة الخضراء، خاصة إلى أسواق أوروبا وآسيا الباحثة عن بدائل مستدامة منخفضة الكربون.

وفي حال إنجاز المشروع المخطط، سيكون إنتاج الهيدروجين الأخضر في الأردن خطوة إستراتيجية نحو تنويع الاقتصاد، وزيادة الصادرات، وتعزيز مكانة المملكة على خريطة التحول الطاقوي العالمي، مع فتح المجال أمام نقل التكنولوجيا وبناء قدرات محلية جديدة في واحد من أسرع القطاعات نموًا عالميًا.

الطاقة

# شركة سومو العراقية: نتحرك لإضافة خامات نفط جديدة.. وصادراتنا تتجاوز 40 دولة

## أجرى الحوار - عبدالرحمن صلاح

تتحرّك شركة سومو العراقية (شركة تسويق النفط الحكومية) في مسارات عديدة خلال الوقت الحالي، لتنويع مصادر تسويق النفط العراقي وتخزينه، خاصة بالقرب من السوق الآسيوية، التي تُعد المنفذ الرئيس للخامات العراقية.

وقبل أيام، وقّعت "سومو" اتفاقية لدراسة تخزين 10 ملايين برميل نفط خام في سلطنة عمان، وأيضًا تدرس، بالتعاون مع شركة إكسون موبيل الأميركية، إقامة منشأة لتخزين النفط العراقي في سنغافورة.

وبين كل هذه الجهود، تواجه "سومو" اتهامات بتهريب النفط العراقي وخلطه، في محاولة لتقييد جهود الشركة وتعريضها لعقوبات أميركية على وجه الخصوص.

وفي هذا الإطار، يتحدّث رئيس الشركة المهندس علي نزار الشطري، في حوار مع منصة الطاقة المتخصصة (الصادرة من واشنطن)، عن أحدث المستجدات، وجهود تنويع الأسواق التصديرية للخام العراقي، إلى جانب زيادة الاستثمارات في البنية التحتية المتعلقة بغاز النفط المسال.

كما يكشف "الشطري" عن تحرك شركة سومو نحو إضافة مزيد من خامات النفط الجديدة خلال المدة المقبلة، إلى جانب سياسة التعامل مع السوق الأوروبية بشكل خاص.

وإلى نص الحوار:

**ما سبب تركيز شركة سومو على السوق الآسيوية في تصدير النفط الخام؟**

الأسواق الأسيوية تُعد الأكثر نموًا في الطلب على الطاقة؛ لذلك يحرص العراق على تلبية هذا الطلب وتعزيز حضوره هناك.

ورغم ذلك؛ ففي الوقت نفسه نحرص على الحفاظ على توازن التصدير للأسواق الأخرى بما يخدم مصلحة العراق الإستراتيجية.

**لكن البعض يرى أن العراق لم يستغل فرصة غياب تدفق النفط الروسي عن السوق الأوروبية.. ما ردكم؟**

العراق دائمًا يتعامل مع السوق الأوروبية باهتمام، لكن سياستنا تقوم على التصدير المستدام والمرتبط بقدراتنا الإنتاجية، بعيدًا عن القرارات اللحظية.

نحن نسعى لوجود طويل الأمد في أوروبا وليس مجرد استغلال ظرف مؤقت.

**هل هناك أسواق جديدة تخطط "سومو" لدخولها لأول مرة؟**

نحن نتابع باستمرار تطورات الأسواق العالمية، وهناك بالفعل دراسات لفتح منافذ جديدة في أفريقيا وأميركا اللاتينية، لكن أي خطوة ستكون مدروسة وتصب في مصلحة العراق على المدى الطويل.

كم عدد الدول التي يُصدِّر لها العراق حتى الآن؟
العراق يُصدِّر إلى مجموعة واسعة من الدول تتجاوز 40 دولة، وهذا يعكس تنوع الأسواق التي نتعامل معها ويؤكد مرونة صادراتنا.

هناك محادثات لإعادة إحياء خط أنابيب النفط العراقي السوري.. هل يمكن قريبًا تصدير النفط إلى سوريا؟
العراق منفتح على جميع المبادرات التي تسهم في تنويع مسارات التصدير، لكن أي خطوة من هذا النوع ترتبط بالظروف الفنية والأمنية والسياسية؛ لذلك فالأمر ما زال قيد الدراسة والنقاش.

إلى حين الانتهاء من تأهيل هذا الخط.. هل هناك مفاوضات مع سوريا لتصدير النفط عبر البحر؟
نحن دائمًا نبحث عن بدائل عملية تضمن استمرار التصدير وتخدم الاقتصاد الوطني. المفاوضات والخيارات متاحة، لكن يُتَعامل معها ضمن إطار يضمن المصالح المشتركة ويحافظ على الشفافية.

هل يمكنكم تقديم عروض أو خصومات معينة لاستهداف أسواق أو بلدان جديدة مثل السوق الأفريقية؟
نحرص على أن يكون النفط العراقي منافسًا من حيث الجودة والالتزام بالعقود.

نحن لا نبيع على أساس خصومات سعرية، بل نركز على بدائل تسويقية عديدة تحقق ربحًا مستقرًا وعادلًا بلا خسائر.. تسويقنا يقوم على استدامة العلاقات مع الزبائن وضمان مصالح العراق أولًا.

هل هناك خامات نفط ستُضَاف إلى لائحة الخامات التي يصدرها العراق؟
نعم؛ هناك جهود لإضافة خامات جديدة؛ بما يعكس التنوع الجغرافي في الإنتاج العراقي، وهذا يعزز من مرونة التسويق ويمنح المستهلكين خيارات أكثر.

ما خطة الشركة للاستفادة من تصدير أو رفع معدلات تصدير غاز النفط المسال؟
العراق لديه إمكانات واعدة في هذا المجال، وهناك خطط لزيادة الاستثمارات في البنية التحتية الخاصة بالغاز؛ بما يُمكِّن من رفع معدلات التصدير تدريجيًا، وبما يُسهِم في تعظيم العائدات الوطنية.

لماذا دائمًا العراق متهم بتهريب النفط وخلطه؟
العراق يرفض هذه الاتهامات جملةً وتفصيلًا.. شركة سومو لديها آليات صارمة للرقابة والفحص الفني، وجميع الصادرات تتم وفق أعلى المعايير الدولية. العراق ملتزم بالشفافية والتعاون مع كل الجهات الدولية المختصة.

ما خطتكم لتطوير شركة سومو؟
التركيز مُنصبّ على تعزيز الحوكمة، وتبني التكنولوجيا الحديثة في مجالات التسويق، وبناء كوادر بشرية عالية الكفاءة.

كما نعمل على التوسع في بناء طلب عالمي مستقر وتعزيز التجارة بمختلف الفرص المتاحة بالشراكة مع الشركات العالمية المتخصصة والرصينة.

هدفنا أن تظل "سومو" شركة وطنية قوية تمثل العراق بأفضل صورة في الأسواق العالمية.

استضفتم مؤخرًا منتدى بغداد الدولي للطاقة في نسخته الأولى.. ما رؤيتكم لأهمية انعقاده؟
توقيت المنتدى جاء مناسبًا للغاية؛ حيث يشهد العالم تحولات عميقة في أسواق الطاقة، والعراق بحكم موقعه

وإمكاناته النفطية والغازية قادر على أن يكون في قلب هذه التحولات.

إن المنتدى فرصة لتأكيد دور العراق بوصفه فاعلًا رئيسًا في استقرار السوق العالمية.

وفي هذا الإطار، قررنا أن تنعقد النسخة المقبلة من منتدى بغداد الدولي للطاقة في منتصف شهر نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام.

هل يمكن استغلال هذا الحدث في الترويج للشركة، وأن تتحول إلى تسويق خامات أخرى إلى جانب النفط العراقي؟ بالتأكيد؛ المنتدى منصة لتعزيز صورة "سومو" بصفتها شركة وطنية رائدة.. تركيزنا الأول يظل تسويق النفط العراقي، لكننا منفتحون على دراسة فرص جديدة في مجالات أخرى تعزز من مكانة العراق مصدرًا متنوعًا للطاقة.

# العراق يوقع اتفاقيات مشروع غاز مع "توتال" الفرنسية و"قطر للطاقة"

العربية

وقعت وزارة النفط العراقية، اليوم الأحد، اتفاق تشغيل مشترك مع شركتي توتال إنرجيز الفرنسية وقطر للطاقة وشركة نفط البصرة ضمن مشروع " تنمية الغاز المتكامل".

وقال رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في بيان، إن "زيادة الاستثمارات القطرية، وعموم الاستثمارات الأجنبية في العراق، هي مؤشر على تطور البيئة الاستثمارية، وإن السوق العراقية مفتوحة على مساهمة الشركات الرصينة والجادة للاشتراك في جميع مجالات الخدمات والتنمية الاقتصادية والبنى التحتية".

واشتملت "العقود اشتملت على توقيع العقد المشترك للتشغيل بين وزارة النفط المتمثلة بشركة نفط البصرة ووزارة الطاقة القطرية، ممثلة بشركة قطر للطاقة، وشركة توتال الفرنسية، باعتبارها المشغل الرئيس لحقل أرطاوي لتنفيذ مشروع تنمية الغاز المتكامل.

كما جرى توقيع عقد مشروع محطة معالجة مياه البحر المشترك STF، بين توتال إينرجي الفرنسية، وشركة هيونداي الكورية، بطاقة تصميمية 7.5 مليون برميل يومياً، وتوظيف مياه البحر المعالجة للحقن في الحقول النفطية الجنوبية لزيادة الضغوط المكمنية.

وتضمنت العقود توقيع عقد محطة المعالجة المركزية للنفط والغاز، بين توتال اينرجي الفرنسية، وإينكا التركية المتضمن مشروع إنتاج (210) آلاف برميل نفط باليوم، وإنتاج 163 مليون قدم مكعب قياسي من الغاز في اليوم، وتوفير (240) ألف برميل ماء في اليوم من مياه الحقن، إضافة إلى تقنية عدم حرق الغاز.

كما شملت عقد محطة معالجة الغاز بين توتال الفرنسية وCPECC الصينية، المتضمن استثمار الغاز المصاحب من حقل أرطاوي وعدد من الحقول، بطاقة كلية 600 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم، وبمرحلتين كل منهما 300 مقمق.

وحث رئيس الوزراء "جميع الأطراف على الإسراع في تنفيذ الأعمال الخاصة بالمشروع وبالأخصّ إنتاج الغاز والطاقة الكهربائية الشمسية النظيفة لرفد الشبكة الكهربائية الوطنية بطاقة 1000 ميغاواط وعلى مراحل، ابتداءً من مطلع السنة المقبلة.

# شكرًا.